بنية الكلمة
في تراث فخر الدين الرازي(606هـ)[1]

الدكتور محمد الدحماني[2]

ملخص :

يعد مصطلح "الكلمة" من المصطلحات المركزية في النحو العربي، فعليه تأسس استقراء الواقع العملي الاستعمالي للغة العربية، وعليه ارتكز النظر في بناء القواعد المؤطرة لهذا الواقع. والكلمة هي الوحدة الصغرى في الخطاب، وهي مرتكز النظر في فهم المظاهر والتجليات اللغوية المختلفة وتفسيرها وتأويلها، لذلك حظيت الكلمة بعناية خاصة من لدن اللغويين والنحويين والدارسين قديما وحديثا، دراسة وتحليلا وتفكيرا وتنظيرا. وذلك من جوانب مختلفة: صرفية وتركيبية ودلالية وصوتية ومعجمية. والرازي واحد من العلماء المشاركين الذين جعلوا من الحديث عن الكلمة منطلقا للنظر العقلي والتفسير الموضوعي للعديد من الظواهر الجليلة المتصلة بفهم كلام الله وتفسيره وتأويله، لذلك عني عناية بالغة برصد كل ما يتصل بهذا المصطلح مادة وصورة ودلالة.

مصطلحات مفاتيح:

الكلمة - تراث الرازي- مادة الكلمة- صورة الكلمة- خصائص الكلمة- مكونات الكلمة .

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى تقديم خلاصة مختصرة عن دراسة مصطلحية أجريت على مصطلح الكلمة؛ من بين مصطلحات نحوية مركزية كثيرة شملتها الدراسة؛ لدى علم من أعلام الفكر الإسلامي هو فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، وذلك من خلال تراثه المتشعب المتنوع المجالات والمشارب. وسيرتكز القول على تبين مفهوم الكلمة عند الرازي، والوقوف على مدارات توظيفها واستعمالها، ورصد بعض خصائصها ومكوناتها و أقسامها.

---

[1]- نشر هذا البحث في مجلة "ورقات"، وهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن مختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، بكلية الآداب ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب، العدد الرابع، 1440هـ/ 2019م. رقم الإيداع القانوني: PE0051 2019 / 2665-8739 (ISSN)

[2]- أستاذ باحث بمختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي ثمرة عدة خطوات منهجية علمية صارمة استند إليها البحث في قراءة تراث فخر الدين الرازي المتشعب، وتتبع مادته النحوية المنبثة في ثنايا مصنفاته، واستخلاص نصوصها ومصطلحاتها، وتصنيفها ودراستها. وهذه الخطوات المنهجية هي التي باتت تعرف في بلاد المغرب بأركان منهج الدراسة المصطلحية [1].

أما مصنفات الرازي التي شملتها الدراسة فتشمل مؤلفاته المحققة المطبوعة التي تيسر الحصول عليها، المتسمة بتنوع حقولها العلمية و اتساع مجالاتها الفكرية والمعرفية، كعلم أصول الفقه، والتفسير، وعلم الكلام، والحكمة، والمنطق، وعلم البلاغة وغيرها.

1- تعريف الكلمة[2]:

1.1- في اللغة:

تدور مادة الكاف واللام والميم على أصلين: "أحدهما يدل على نطق مفهم، والآخر على جراح، فالأول الكلام. تقول: كلمته أكلِمه تكليما...والأصل الآخر الكَلْم، وهو الجُرْح..." [3].

والكلمة مشتقة من الكَلْم بسكون اللام بمعنى الجرح والتأثير [4] يقول الرازي: " اشتقاق الكلمة من الكَلْم، وهو الجرح والتأثير، ومعلوم أن من سمع كلمة واحدة فإنه يفهم معناها، فههنا قد حصل معنى التأثير، فوجب أن يكون كلاما»[5]. فالكلمة مثل الكلام، والجامع بينهما التأثير "فهي مؤثرة أيضا إذ كانت تدل على معنى، وهي جزء الجملة التامة الفائدة، والجزء يشارك الكل في حقيقة وضعه»[6].

---

[1]- منهج الدراسة المصطلحية "هو منهج قائم بذاته في الدرس، يعتمد "العلمية" بشروطها في الوسائل، من الاستيعاب إلى التحليل فالتعليل فالتركيب، ويعتمد "التكاملية" حسب أولوياتها في المراحل من الوصفية إلى التاريخية فالموازنة فالمقارنة، ويمكن تطبيقه بحسب الظاهر على كل مصطلحات العلوم في كل التخصصات" ويقوم هذا المنهج على خمسة أركان هي: الإحصاء، والدراسة المعجمية، والدراسة النصية، والدراسة المفهومية والعرض المصطلحي. ينظر: نظرات في المصطلح والمنهج، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة إنفو برنت، ط:1، 2002م، ص: 17 وما بعدها.

[2]- الكلمة فيها ثلاث لغات: كَلِمة وكِلْمَة وكَلْمَة، انظر: اللسان: كلم. جاء في العين:" والكَلِمةُ: لغة حجازية، والكِلْمةُ: تميمية " كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال 5/ 378. وجاء في تاج العروس:" والكَلْمَةُ، بِالفَتْحِ مع سكون اللاَّم، وهذه لُغة ثَالثَةٌ حكاها الفراء، وقال: مثل كَبِدٍ وكِبْدٍ وكَبْدٍ، وَوَرِقٍ وَوِرْقٍ وَوَرْقٍ" تاج العروس، الزَّبيدي، تح: إبراهيم الترزي، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000م، 33/ 369. والكلمة تطلق على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو ما لا بد من قصده: وهو إطلاقها على مفردات الكلم. ومجازي مستعمل في عرف النحاة وهو إطلاقها على أحد جزأي المضاف. ومجازي مهمل في عرف النحاة، وهو إطلاقها على الكلام التام، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاحهم، ولذا لم يتعرض لذكره في كتب النحو بوجه، كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل. ينظر: شرح الحدود النحوية: 67.

[3]- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م. (كلم).

[4]- دستور العلماء: الكلمة.

[5]- التفسير: 1/ 25.

[6]- مسائل خلافية في النحو: 40.

والكلمة في اللغة « ما ينطق به الإنسان مفردا كان أو مركبا»[1]، وتطلق اتساعا على الخطبة، والقصة، وكلمة الشهادة، والقصيدة الطويلة، قال ابن فارس:«ثم يتسعون فيسمون اللفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة»[2]، إن الاتساع في استعمال لفظ الكلمة بهذه المعاني يعد من قبيل المجاز، يقول الرازي:" لفظ الكلمة قد يستعمل في اللفظة الواحدة ويراد بها الكلام الكثير الذي قد ارتبط بعضه ببعض كتسميتهم القصيدة بأسرها "كلمة"، ومنها يقال "كلمة الشهادة"، ويقال: "الكلمة الطيبة صدقة"، ولما كان المجاز أولى من الاشتراك علمنا أن إطلاق لفظ الكلمة على المركب مجاز" [3]

وذكر الرازي في تفسيره معنيين آخرين للكلمة: «أحدهما: يقال لعيسى كلمة الله... والثاني: أنه تعالى سمى أفعاله كلمات كما قال تعالى في الآية الكريمة: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾»[4].

2.1. في الاصطلاح العام:

الكلمة في اصطلاح النحويين[5]

---

[1]- كشاف اصطلاحات الفنون: الكلمة.

[2]- المقاييس: كلم. وقال ابن منظور: «قال أبو منصور: والكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها، يقال: قال الشاعر في كلمته أي في قصيدته، قال الجوهري: الكلمة القصيدة بطولها» اللسان: كلم، ومختار الصحاح: كلم، والكليات: الكلمة، والمفردات: كلم.

[3]- التفسير: 1/ 23.

[4]- نفسه: 1/ 23.

[5]- وهي عند المنطقيين: اللفظ المفرد الدال على معنى وزمان من الأزمنة الثلاثة. وهي بذلك مرادفة للفعل، يقول الفارابي: «إن الألفاظ الدالة، منها ما هو اسم، ومنها ما هو كلم، والكلم هي التي يسميها أهل العلم باللسان العربي الأفعال» الألفاظ المستعملة في المنطق: 41. ويقول الغزالي: «وأما الفعل، وهو الكلمة، فإنه صوت دال بتواطؤ» معيار العلم: 51. ويقول أبو بكر الرازي: «اللفظ المفرد: أداة، كلمة، اسم عند المناطقة ؛ اسم، فعل، حرف عند النحويين» شرح الغرة في المنطق: 37. ويقول سيف الدين الآمدي: «وأما الكلمة، فعبارة عن مفرد ما مدلوله صالح لأن يكون أحد جزأي القضية الخبرية، وتلزمه نسبة الحدث والزمان كقولنا: قام، وقعد، ونحوه» المصطلح الفلسفي: 316. ويقول ابن سينا: «والكلمة وهي الفعل: لفظ مفرد يدل على معنى وعلى زمانه» شرح عيون الحكمة 1/ 118.

وهي عند أهل التصوف: عين من الأعيان الثابتة في العلم الإلهي الداخلة تحت الإيجاد في الإنسان الكامل. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون: الكلمة. وهي " في الشرع الكلمة الطيبة أعني لا إله إلا الله محمد رسول الله" دستور العلماء: الكلمة.

وهي عند الأصوليين بمعناها عند النحويين، يقول الآمدي:" والمراد من الكلمة التي منها التأليف، اللفظة الواحدة الدالة بالوضع على معنى مفرد" الإحكام 1/ 56. ويقول الأرموي «المنطوق الدال على معنى بالاصطلاح إن لم يكن جملة مفيدة فهو الكلمة، وإن كان فهو الكلام» التحصيل 1/ 193. ويقول الكفوي: «والكلمة: هي اللفظة، هذا عند أكثر النحويين، ولا فرق بينهما عند أكثر الأصوليين، فكل واحد منهما يتناول المفرد والمركب» الكليات: الكلمة.

هي: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع [1]، وهي كذلك القول المفرد، قال ابن هشام:« تطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة...وفي الاصطلاح على القول المفرد»[2]، وقال الفاكهي: « حد الكلمة...قول ... مفرد مستقل»[3].

فالكلمة بهذا المعنى تطلق على كل واحد من الأنواع الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. فالكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف[4].

3.1. الكلمة في استعمال فخر الدين الرازي:

استعمل الرازي مصطلح الكلمة بثلاثة معان، هي:

أ- المعنى اللغوي:

الكلمة مشتقة من الكَلْم وهو: الجرح والتأثير، يقول الرازي: «اشتقاق الكلمة من الكَلْم، وهو الجرح والتأثير، ومعلوم أن من سمع كلمة واحدة فإنه يفهم معناها، فههنا قد حصل معنى التأثير»[5].

واستعمل الرازي لفظ الكلمة مجازا بمعنى الكلام الكثير الطويل، يقول:« لفظ الكلمة قد يستعمل في اللفظة الواحدة ويراد بها الكلام الكثير الذي قد ارتبط بعضه ببعض كتسميتهم القصيدة بأسرها "كلمة" ومنها يقال "كلمة الشهادة" ويقال: "الكلمة الطيبة صدقة"»[6].

واستعمل الكلمة في تفسيره بمعنيين آخرين: «أحدهما: يقال لعيسى كلمة الله، إما لأنه حدث بقوله: كن، أو لأنه حدث في زمان قليل كما تحدث الكلمة كذلك، والثاني أنه تعالى سمى

---

[1]- التسهيل: 1/ 3. والبسيط 1/ 160. وشرح الرضي 1/ 19 – 35. وارتشاف الضرب 1/ 12. والأشباه والنظائر 2/ 5 – 6. والمصباح في النحو: 41. والبهجة المرضية: 39. والإحكام 1/ 65. والتحصيل 1/ 193. ودستور العلماء: الكلمة. والكليات: الكلمة .

[2]- شرح قطر الندى: 17.

[3]- شرح الحدود النحوية: 65.

[4]- قال ابن هشام: « لما ذكرت حد الكلمة، بينت أنها جنس تحتها ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء. فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه» شرح قطر الندى: 18. وقال الجرجاني: « أن الكلم جمع كلمة، والكلمة تقع على كل جزء حرفا كان أو اسما أو فعلا» المقتصد 1/ 69.

[5]- التفسير: 1/ 25.

[6]- نفسه: 1/ 23. و8/ 39. وقد بين الرازي علة إطلاق "الكلمة" على الكلام الكثير فقال: «فإطلاق لفظ الكلمة على الكلام المركب يكون إطلاقا لاسم الجزء على الكل، والثاني أن الكلام الكثير إذا ارتبط بعضه ببعض حصلت له وحدة فصار شبيها بالمفرد في تلك الوجوه، والمشابهة سبب من أسباب حسن المجاز، فأطلق لفظ الكلمة على الكلام الطويل لهذا السبب». التفسير 1/ 22.

أفعاله كلمات، كما قال تعالى في الآية الكريمة ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي﴾»[1].

ب- المعنى الاصطلاحي:

أورد الرازي للكلمة عدة تعريفات نعرضها كالآتي:

التعريف الأول: « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[2] ونسب الرازي هذا التعريف إلى الزمخشري، واعتبره تعريفا غلطا، وأوضح وجه اعتراضه عليه بقوله: «وهذا التعريف ليس بجيد، لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى بالوضع، فهذا التعريف غلط، لأنها دالة على أمرين: حدث وزمان، وكذا القول في أسماء الأفعال، كقولنا: مه، صه، وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ فغلط وجعله صفة للمعنى»[3].

التعريف الثاني: «الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى»[4]

وأشار الرازي إلى أن هذا التعريف مركب من قيود أربعة: « القيد الأول كونه لفظا، والثاني كونه مفردا...والثالث كونه دالا وهو احتراز عن المهملات، والرابع كونه دالا بالاصطلاح» [5].

وعني الفخر الرازي بشرح ألفاظ هذا التعريف وبيان مقاصده، غير أنه لم يعلق عليه، وقد يوحي ذلك بأنه التعريف المعتبر عنده.

التعريف الثالث:« الكلمة صوت مفرد دال على معنى بالوضع»[6]

وقد أبدى الرازي اعتراضه على هذا التعريف كما أورد اعتراض ابن سينا عليه، فقال: « قال أبو علي بن سينا في كتاب الأوسط: وهذا غير جائز لأن الصوت مادة واللفظ جنس، وذكر الجنس أولى من ذكر المادة...و أقول: السبب عندي في أنه لا يجوز ذكر الصوت أن الصوت ينقسم إلى صوت الحيوان وإلى غيره، وصوت الإنسان ينقسم إلى ما يحدث من حلقه وإلى غيره والصوت الحادث من الحلق ينقسم إلى ما يكون حدوثه مخصوصا بأحوال مخصوصة مثل

---

[1]- التفسير: 23/1. و8 / 39 – 40.

[2]- نفسه: 1/ 28.

[3]- نفسه: 1/ 28. وورد التعريف نفسه مع اختلاف طفيف في الجزء1/ 42.

[4]- نفسه: 1/ 29. وقريب من هذا التعريف قوله: «قال أكثر النحويين: الكلمة غير الكلام، فالكلمة هي اللفظة المفردة، والكلام هو الجملة المفيدة» التفسير 1/ 25.

[5]- نفسه: 1/ 29.

[6]- نفسه: 29/1.

هذه الحروف، وإلى ما يكون كذلك من الأصوات الحادثة عند الأوجاع والراحات والسعال وغيرها، فالصوت جنس بعيد، واللفظ جنس قريب، و إيراد الجنس القريب أولى من الجنس البعيد»[1].

التعريف الرابع: « كل منطوق به أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة»[2]

وعلق الرازي على هذا التعريف بقوله:« وعلى هذا التقدير يدخل المفرد والمركب، وبقولنا: منطوق به، يقع الاحترازعن الخط والإشارة»[3].

وهذا التعريف عام وغيردقيق، لأنه يصدق على المنطوق به المفرد والمركب، والكلمة كما أكد الرازي في تعريفه الأول هي: اللفظة الدالة على معنى مفرد [4].

التعريف الخامس: «اللفظ الدال على لفظ مفرد دال على معنى مفرد، وهو: لفظ "الكلمة" و أنواعها، وأصنافها، فإن لفظ "الكلمة" يتناول: لفظ الاسم، وهو لفظ مفرد، ويتناول لفظ الرجل، وهو لفظ مفرد دال على معنى مفرد»[5].

وبالنظر إلى هذه التعاريف، يمكن صياغة التعريف التالي: الكلمة هي: اللفظ المفرد الدال على معنى بالاصطلاح، فقولنا: "اللفظ المفرد" إشارة إلى اللفظ المستعمل الذي «لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة كقولنا فرس وجمل»[6]. وقولنا "الدال على معنى" احترازعن المهملات مثل: "رعم" و"ديز" مقلوب "عمر" و"زيد"، فإنها وإن كانت ألفاظا لكنها لا تدل على معنى. وقولنا "بالاصطلاح" إشارة إلى أن دلالات الألفاظ وضعية لا ذاتية[7]، ومعنى ذلك حصول الاتفاق على وضع اللفظ بإزاء المعنى[8].

---

[1]-التفسير: 1/29.

[2]- نفسه: 1/ 30. وقد تردد هذا التعريف في المحصول بصيغة تكاد تكون مطابقة، قال:" كل منطوق به دل بالاصطلاح على معنى، فهو كلمة" المحصول 1/179. وعلق الرازي على هذا التعريف بقوله:" فهذا يتناول الحرف الخالي عن الحركة، والحرف المتحرك، والمركب من الحروف" نفسه 1/179. وأعم من هذا التعريف قوله: «والكلمة هي الملفوظ بها» شرح أسماء الله الحسنى: 23.

[3]- نفسه: 1/ 30.

[4]- قال الأرموي: " فالأولى أن يقال: المنطوق به الدال على معنى بالاصطلاح، إن لم يكن جملة مفيدة فهو الكلمة " التحصيل من المحصول: 1/193.

[5]- المحصول: 1/ 235. وهذا التعريف أورده الرازي في سياق حديثه عن اللفظ الذي لا يكون مدلوله لفظا، قال: « اللفظ الدال على معنى إما أن يكون مدلوله لفظا، أو لا يكون. والثاني بمعزل عن اعتبارنا والذي مدلوله لفظ. فإما أن يكون لفظا مفردا، أو مركبا. وكلاهما إن أن يكون دالا على معنى، أو ليس بدال على معنى. فهذه أربعة: أحدها: اللفظ الدال على لفظ مفرد دال على معنى مفرد، وهو لفظ الكلمة ... » المحصول 1/ 235.

[6]- التفسير: 1/ 29.

[7]- التفسير: 1/ 29.

[8]- انظر المحصول: 1/ 181 وما بعدها.

ج- المعنى المنطقي:

استعمل الرازي مصطلح "الكلمة" بمعنى "الفعل"، وهو بذلك يحذو حذو المناطقة في تسمية الفعل كلمة، وبناء على ذلك عرف الكلمة بأنها: لفظ مفرد يدل على مفهوم مستقل بالمفهومية وعلى الزمان المعين لحصوله فيه، وبعبارة مختصرة، هي: اللفظ المفرد الذي يدل على معنى وعلى زمانه، يدل على ذلك قوله: « والمفرد إما أن يكون مفهومه مستقلا بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلا بالمفهومية وهو إما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدل، وهو الاسم...»[1] ويؤكده قوله في "شرح عيون الحكمة": « قال الشيخ: "الاسم: لفظ مفرد يدل على معنى (من غير دلالة على زمانه) المحصل. والكلمة وهي الفعل: لفظ مفرد يدل على معنى وعلى زمانه. كقولنا: مضى ..."»[2].

2- خصائص الكلمة :

الخصائص جمع خصيصة، والخصيصة هي الصفة التي تميز الشيء وتحدده[3]. وخصائص الكلمة هي الصفات التي تميزها وتسهم في تحديدها وبيان حقيقتها، وهي متنوعة، فمنها ما يرجع إلى مكونات الكلمة، ومنها ما يرجع إلى أنواعها.

1.2.مكونات الكلمة:

تعتبر الحروف مادة الكلمة والأصل في تكونها، « فالكلمة لها مادة وهي الحروف، ولها صورة وهي تلك الهيئة المعينة الحاصلة عند التركيب»[4].

فالحروف ينضم بعضها إلى بعض وفق ترتيب مخصوص فتتولد منها الكلمات[5]، ومن الكلمات يتكون الكلام، يقول الرازي: « لا شك أن الكلام مركب من الكلمات المفردة، وهي مركبة من الحروف»[6].

---

[1]- لباب الإشارات: 24.

[2]- شرح عيون الحكمة: 1/ 118.

[3]- المعجم الوسيط: خص.

[4]- نفسه: 27/ 97.

[5]- يتحدث أحد الباحثين عن كيفية تكون الكلمة فيقول: «والكلمة هي وحدة صغرى دالة، تتكون منها الوحدات الكبرى وهي المجموعات الكلامية وهي الجمل. وكما تتركب الكلمات في نسق معين لتؤدي دلالات معينة وفق نظام لغوي خاص بكل لغة من اللغات، فإن هذه الوحدة الصغرى وهي الكلمة تتركب أيضا من عدد من الأصوات في تتابع خاص لتؤدي معنى معينا يختلف باختلاف الأصوات المكونة للكلمة». ظاهرة المخالفة الصوتية: 10.

[6]- التفسير: 27/ 97.

والحروف في أصلها أصوات مقطعة بتقطيعات كثيرة، وهذه الأصوات هي السبب في حدوث الحروف، يقول الرازي متحدثا عن المراحل التكوينية المنتظمة التي تتكون عبرها الكلمة: «الأصوات، بحسب التقطيعات الكثيرة في مخارج الحروف، تتولد منها الحروف الكثيرة، وتلك الحروف الكثيرة، بحسب تركيباتها الكثيرة، يتولد منها كلمات تكاد أن تصير غير متناهية»[1].

ويشترط الرازي في الحروف المكونة للكلمة أن تكون متوالية، فكل واحد من تلك الحروف ينبغي أن يحدث عقيب صاحبه[2]، بل إنه يذهب أبعد من ذلك فيرى أن الكلمة « لا تكون كلمة إلا إذا كانت حروفها متوالية»[3]، وأن الحروف التي منها تألفت الكلمة، إن حصلت دفعة واحدة لم تحصل الكلمة [4].

وإذا كان الرازي يعتبر توالي الحروف شرطا أساسيا في تكوُّن الكلمة، فإنه يعتبره كذلك شرطا لتحقق الفائدة وحصول الفهم «لأن الكلمات المسموعة المفهومة إنما تكون مفهومة إذا كانت حروفها متوالية، فأما إذا كانت حروفها توجد دفعة واحدة فذاك لا يكون مفيدا البتة»[5].

فالحروف إذن، تحدث حالا فحالا، وساعة فساعة وبذلك تتركب الكلمات وتتشكل[6]، يقول الرازي: « كن، كلمة مركبة من الكاف والنون بشرط كون الكاف متقدما على النون» [7]ويؤكد ذلك بقوله: «"كن" كلمة مركبة من الكاف والنون، وهما حرفان متعاقبان»[8].

لقد عني الرازي بتحليل بنية الكلمة، وذلك من جهتين: جهة مادتها أي بالنظر إلى آحاد الحروف، ومن جهة صورتها أي بالنظر إلى الكلمات الحاصلة من تركيب هذه الحروف.

---

[1]- التفسير: 1/ 33 – 34. وتحدث الفارابي عن تكون الكلمة فقال: «ولأن هذه الحروف إذا جعلوها علامات أولا كانت محدودة العدد، لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم. فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضا لأشياء أخر. فتكون الحروف والألفاظ الأول علامات لمحسوسات يمكن أن يشار إليها ...» كتاب الحروف: 137.

[2]- التفسير: 1/ 28.

[3]- نفسه: 1/ 38.

[4]- نفسه: 1/ 38.

[5]- نفسه: 14/ 237.

[6]- نفسه:26/ 268.

[7]- نفسه: 4/ 31

[8]- نفسه: 4/ 253.

فالكلمة، كما يرى الرازي، "لها مادة وهي الحروف، ولها صورة وهي تلك الهيئة المعينة الحاصلة عند التركيب" [1].

فمن جهة مادة الكلمة، توقف الرازي عند المكونات المادية للكلمة، وهي الحروف، محاولا تحديد طبيعتها الصوتية و أقسامها، ومبينا أوجه التناسب والتنافر التي تميزها، فاهتدى إلى تقسيمها بحسب الطبيعة الصوتية لحروفها إلى أربعة أقسام، يقول موضحا ذلك: « وأما الكلمات الحاصلة بحسب التركيب، فهي أنواع، أحدها: أن الحروف على قسمين: متقاربة المخرج ومتباعدة المخرج، وأيضا الحروف على قسمين منها صلبة ومنها رخوة، فيحصل من هذا التقسيم أقسام أربعة: الصلبة المتقاربة، والرخوة المتقاربة، والصلبة المتباعدة والرخوة المتباعدة»[(2)].

وباختلاف مخارج هذه الحروف وتنوع ارتباطاتها فيما بينها، تتنوع الكلمات الحاصلة منها« فإذا توالى في الكلمة حرفان صلبان متقاربان صعب اللفظ بها، لأن بسبب تقارب المخرج يصير التلفظ بها جاريا مجرى ما إذا كان الإنسان مقيدا ثم يمشي، وبسبب صلابة تلك الحروف تتوارد الأعمال الشاقة القوية على الموضع الواحد من المخرج، وتوالي الأعمال الشاقة يوجب الضعف والإعياء. ومثل هذا التركيب في اللغة العربية قليل. وثانيها: أن جنس بعض الحروف ألذ وأطيب في السمع، وكل كلمة يحصل فيها حرف من هذا الجنس كان سماعها أطيب»[(3)].

أما من جهة صورة الكلمة، فقد أشار الرازي إلى أن الكلمة، من حيث وزنها وعدد الحروف التي تتركب منها، إما أن تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، وذهب إلى أن أعدل هذه المباني هو الثلاثي، لأن الكلمة لكي تكون تامة لا بد وأن يكون لها مبدأ ووسط، ومنتهى، على قياس ما للحركة من هذه المراتب، يقول :«الكلمة: إما أن تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، وأعدلها هو الثلاثي لأن الصوت إنما يتولد بسبب الحركة، والحركة لا بد لها من مبدأ ووسط ومنتهى، فهذه ثلاث مراتب، فالكلمة لا بد وأن يحصل فيها هذه المراتب الثلاثة حتى تكون تامة. أما الثنائية فهِي ناقصة وأما الرباعية فهِي زائدة...»[(4)].

---

[1]- التفسير: 27/ 539.

[2]-نفسه: 27/ 97.

[3]-نفسه: 97/27

[4]- نفسه: 27/ 97.

وأشار الرازي في كتابه" نهاية الإيجاز" إلى الصورة المثالية التي يجب أن تكون عليها الكلمة، وهي أن تكون متوسطة في قلة الحروف وكثرتها، وأكد أن البالغ فيها الكلمات الثلاثيات، يستفاد ذلك من قوله: « فيما يتعلق بالكلمة الواحدة...أن تكون متوسطة في قلة الحروف وكثرتها، فأما الحرف الواحد فليس بمفيد أصلا، وأما المركبة عن حرفين فليست أيضا في غاية العذوبة، بل البالغ فيها الثلاثيات لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية»[1].

والسبب في ذلك، كما يرى الرازي، أن «الصوت تابع للحركة، والحركة لا بد لها من هذه الأمور، فمتى كانت هذه المراتب أتم ظهورا في الحركة كان الكلام أسهل جريانا على اللسان»[2].

وأما الرباعيات والخماسيات فهي ثقيلة على اللسان، لزيادتها على الدرجات الثلاث التي يتعلق بها كمال الصوت، وهي: المبدأ والوسط والنهاية[3]، فالثنائية إذن ناقصة، وأما الرباعية فهي زائدة[4].

لقد فصل الرازي القول في البنية الاشتقاقية للكلمة، في سياق حديثه عن الاشتقاق الأكبر، فذهب إلى أن الكلمة إذا كانت مركبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات لا محالة، وخلص إلى أن أول مراتب هذا التركيب أن تكون الكلمة مركبة من حرفين، ومثل هذه الكلمة لا تقبل إلا نوعين من التقليب، وآخر هذه المراتب أن تكون الكلمة خماسية، وهي تقبل مائة وعشرين نوعا من التقليبات، يقول الرازي:" وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن الكلمة إذا كانت مركبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات لا محالة، فنقول: أول مراتب هذا التّركيب أن تكون الكلمة مركبة من حرفين ومثل هذه الكلمة لا تقبل إلا نوعين من التقليب، كقولنا: «من» وقلبه «نم» وبعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة مركبة من ثلاثة أحرف كقولنا: «حمد» وهذه الكلمة تقبل ستة أنواع من التقليبات...ثم بعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة رباعية كقولنا: «عقرب، وثعلب» وهي تقبل أربعة وعشرين وجها من التقليبات ... ثم بعد هذه المرتبة أن تكون الكلمة خماسية كقولنا: «سفرجل» وهي تقبل مائة وعشرين نوعا من التقليبات" [5].

---

[1]- نهاية الإيجاز: 125.

[2]- نفسه: 125.

[3]- نفسه: 125.

[4]- نفسه: 27/ 97.

[5]- نفسه: 1/ 22.

وتنبه الرازي في سياق تحليله لبنية الكلمة، إلى عنصر آخر مرتبط بالمكون المادي اللفظي، وهو الحركات التي تكون مصاحبة لتركب الحروف، فأشار إلى أنه يلزم الاعتدال في حركات الكلمة، والمراد بالاعتدال عنده، أن تتوالى حركتان يعقبهما سكون، أو أن تتوالى ثلاث حركات عند الضرورة، أما غير ذلك من توالي خمس حركات أو أربع، فهو مما يثقل ولا يحتمل، يقول: « فإذا توالت خمس حركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن، ولذلك كان الشعر لا يحتملها؛ وأما أربع حركات فإنها في غاية الثقل أيضا؛ بل المفيد توالي حركتين يعقبهما سكون، أو إن كان لا بد فتوالي ثلاث حركات»[1].

وأكد الرازي أنه ينبغي مراعاة هذه الاعتبارات المتعلقة بالحروف ومخارجها وأصنافها، لأنها كالشرط للفصاحة والبلاغة، فقال:« وهذه الاعتبارات لابد من رعايتها، ليكون الكلام سلسا على الأسلات، عذبا على العذبات. وهي كالشرط للفصاحة والبلاغة»[2].

ويمكن توضيح ذلك بمثال وقف فيه الرازي على كلمة "رُسُلِه" من قوله تعالى: ﴿كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورُسُله﴾[3] حيث قال:« واعلم أن القراء أجمعوا في قوله (ورسله) على ضم السين، وعن عمرو سكونها، وعن نافع (وكتبه ورسله) مخففين، وحجة الجمهور أن أصل الكلمة على فعل بضم العين، وحجة أبي عمرو وهي أن لا تتوالى أربع متحركات، لأنهم كرهوا ذلك، ولهذا لم تتوال هذه الحركات في شعر إلا أن يكون مزاحفا، وأجاب الأولون أن ذلك مكروه في الكلمة الواحدة أما في الكلمتين فلا...والكلمة إذا اتصل بها ضمير فهي كلمتان لا كلمة واحدة»[4].

2.2. أقسام الكلمة:

تنحصر أقسام الكلمة في ثلاثة أنواع، فهي إما اسم أو فعل أو حرف[5]، وهي بذلك جنس يشمل هذه الأنواع الثلاثة، يقول الرازي: « الاسم والفعل والحرف أنواع ثلاثة داخلة تحت جنس الكلمة»[6].

---

[1]- نهاية الإيجاز: 126.

[2]- نهاية الإيجاز: 121.

[3]- سورة البقرة: 285.

[4]- التفسير: 7/ 146.

[5]- المحصول: 1/ 225.

[6]- التفسير: 1/ 19. وشرح أسماء الله الحسنى: 23.

فإذا كانت أقسام الكلمة منحصرة في هذه الأنواع الثلاثة، فما هي الاعتبارات التي بنى عليها الرازي هذا التقسيم ؟

لقد ألمح الرازي، في الجزء الأول من تفسيره، في باب خصصه للحديث عن أقسام الكلمة، إلى بعض المسوغات التي استند إليها في تقسيمه للكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة، ويمكن حصر هذه المسوغات في اعتبارين هما[1]:

1.2.2. اعتبار علامي:

ومقتضاه أن يستند في التقسيم إلى إحدى العلامات المعنوية التي يحتكم إليها في التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة، وخاصة بين الاسم وقسيميه الفعل والحرف، وهذه العلامة هي الإخبار عن الاسم أو الإسناد إليه، فالإخبار عن الاسم من العلامات المعنوية التي خص بها النحويون الاسم دون غيره، لذلك اعتبروا أن ما يصح الإخبار عنه هو الاسم[2]، وما لا يصح الإخبار عنهما هما: الفعل والحرف. يقول الرازي:«اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إيراده من وجهين، الأول: أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها و بها، وهي الاسم، وإما أن لا يصح الإخبار عنها، لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنها ولا بها وهي الحرف. واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصح الإخبار عنهما، وعلى أن الاسم يصح الإخبار عنه»[3]. والإخبار عن الاسم يعني الإسناد إليه، وهو تعليق خبر بمخبر عنه، يقول الشاطبي:" والإسناد إلى الاسم هو الإخبار عنه، وقد عرفه ابن مالك بأنه تعليق خبَر بمُخبَرٍ عنه، أو طلب بمطلوب منه، يعني أن من خصائص الاسم أن يسند إليه، بخلاف الفعل والحرف، فإنهما ليسا كذلك. أما الفعل فيسند، لكن لا يسند إليه، أي يخبر به ولا يخبر عنه. وأما الحرف فلا يسند إليه، أي: لا يخبر به ولا يخبر عنه، ووجه ذلك أن معناهما

---

[1]- ذكر النحويون عدة مسوغات لحصر جنس الكلمة في ثلاثة أنواع، فحصرها بعضهم في دليلين، هما الإخبار، والاستقلال بالمفهومية، وزاد بعضهم دليل الاستقراء، " قال ناظر الجيش: الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع، وهي المذكورة، والكلمة منحصرة فيها. وللحصر أدلة، منها: الاستقراء. ومنها: أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا. والثاني الحرف، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. والثاني الاسم. ومنها: ما ذكره المصنف. وهو أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي الاسم وإلا فهي الفعل.

[2]- التفسير: 1/ 43.

[3]- نفسه: 1/ 40.

لا يقبل الإخبار عنه، فإنك لو قلت: ضحك خرج، أو كتب ينطلق لم يكن له معنى، وكذلك الحرف، لو قلت هل زيد أو زيد هل، وهو أجدر... " [1] **.**

2.2.2.اعتبار مفهومي:

ومقتضاه أن يستند في تقسيم الكلمة إلى ما تدل عليه من معنى في نفسها، فـ"الاسم يدل على معنى في نفسه، والحرف يدل على معنى في غيره، والمراد به أن الاسم مستقل بالمفهومية، وأن الحرف غير مستقل بها" [2]**.**

يقول الرازي: « الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو الحرف، أما الأول: فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم»[3]**.**

ويؤكد الرازي ذلك بقوله في كتابه "لباب الإشارات": « والمفرد إما أن لا يكون مفهومه مستقلا بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلا بالمفهومية، وهو إما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدل وهو الاسم»[4]**.**

خاتمة:

- **خلص البحث إلى تبين مفهوم الكلمة عند الفخر الرازي من خلال مصادره الكثيرة والمتنوعة، والكشف عن مدارات توظيفها واستعمالها، ورصد بعض مكوناتها وخصائصها وقسامها.**
- **تم الكشف عن خصائص الكلمة، وهي الصفات التي تميزها وتسهم في تحديد مفهومها وبيان حقيقتها، و اتضح أن منها ما يرجع إلى مكونات الكلمة، ومنها ما يرجع إلى أنواعها.**

---

[1]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، محقق الجزء الأول ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، 1/ 47- 48. قال العكبري:" وَقَالَ أَبُو عَليّ: (الفِعْل مَا أسند إِلى غَيره، وَلم يسند غَيره إِلَيْهِ) وَهَذَا يقرب من قَوْلهم فِي حد الاسْم: مَا جَازَ الإخبار عَنهُ، لِأَن الإسناد والإخبار متقاربان فِي هَذَا المَعْنى" مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ 1992م، ص: 68.

[2]- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ، 1/ 136.

[3]- التفسير: 1/ 40. والمحصول 1/ 225.

[4]- لباب الإشارات: 24. وقد استعمل الرازي في هذا التعريف لفظ: الكلمة بمعنى الفعل، ولفظ الأداة بمعنى الحرف، وهما من اصطلاحات المنطقيين.

- عني الرازي بتحليل بنية الكلمة، وذلك من جهتين: جهة مادتها أي بالنظر إلى آحاد الحروف، ومن جهة صورتها أي بالنظر إلى الكلمات الحاصلة من تركيب هذه الحروف.
- تم رصد تقسيم الرازي للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، كما كشف البحث عن مسوغات هذا التقسيم التي يمكن اختزالها في مسوغين: مسوغ علامي ومسوغ مفهومي.
- تبين، في سياق تحليل الفخر الرازي لبنية الكلمة، أنه كان ذا شخصية نحوية فذة تتميز بقدرة خارقة على التحليل والتعليل ومقارعة غيره من النحويين، وقد بدا ذلك واضحا من خلال نقده لعدد من التعريفات والحدود والاعتراض عليها.

- مصادر البحث ومراجعه:

- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي، دار الفكر، الطبعة الأولى: 1401هـ / 1981م.

- الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت لبنان.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: عباد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلام، بيروت 1407هـ / 1986م.

- التحصيل من المحصول، أبو بكر الأرموي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ/ 1988 م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة القاهرة، 1388هـ / 1968م.

- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، قدم له ووضع فهارسه: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت 1414هـ / 1993م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، مصر، 1989م.

- شرح أسماء الله الحسنى، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.

- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس الطبعة الأولى 1417هـ / 1996م.

- شرح الرضي على الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر. جامعة قاريونس، ليبيا، 1975م.

- شرح الغرة في المنطق، الرازي الصفوي، تحقيق: الدكتور ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1988م.

- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة،1989 م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب،الطبعة الثالثة 1983م.

- كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1970م.

- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي بن محمد التهانوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى 1418هـ / 1998م.

- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1412هـ / 1992م.

- لباب الإشارات والتنبيهات، فخر الدين الرازي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، طبعة حديثة منقحة 1406هـ / 1986م دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، حققه وقدم له: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي الطبعة الأولى، 1412هـ / 1992م.

- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط:2، 1992م.

- المصباح في علم النحو، ناصر بن أبي المكارم المطرّزي، تحقيق : ياسين محمود الخطيب، مراجعة :مازن المبارك، دار النفائس الطبعة الأولى 1417هـ / 1997م.

- معجم المقاييس في اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ / 1994م.

- معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، شرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة 1381هـ / 1961م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ/2007 م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر 1982م.
- موسوعة مصطلحات جامع العلوم "الملقب بدستور العلماء"، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون.
- نظرات في المصطلح والمنهج، الدكتور الشاهد البوشيخي، مطبعة إنفو برنت، ط:1، 2002م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1985.